



رئيس التحرير
رئيس مجلس الإدارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

500
20
صفحة
دينار

19



حين تغضب
الشهيرات...
السلاح هو
الملاكمة!

14



سيف
الإسلام...
تكويلاً
للمسيحية

12



أونسو
يحرز أول
فوز له في
بطولة
بريطانيا

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العدد (2188) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تموز 2011

طالباني يوافق على استقالة عبد المهدي بسبب "إحاحه"

□ بغداد/ المدى

قبل الرئيس جلال طالباني أمس استقالة نائبه الأول القيادي في المجلس الأعلى الإسلامي عادل عبد المهدي من منصبه بعد أن كان رفضها مرتين منذ أن قدمها في ٢٩ أيار الماضي.

ويأتي قبول طالباني الاستقالة بعد إصرار عبد المهدي عليها اثر رفضها مرتين.

وقال الرئيس في بيان تلقت المدى نسخة منه أمس: "أسف بالغ والم شديد، اضطرنا أخيراً إلى قبول استقالة الأخ والصدیق العزيز الأستاذ عادل عبد المهدي من عمله نائباً لرئيس الجمهورية، وذلك بعد أسابيع من محاولات ومسامح لم نأل بها جهداً من أجل نفي سيادته عن الاستقالة والتراجع عنها ومواصلة دوره المهم والحيوي نائباً للرئيس، وهو الدور الذي نشهد له بالعرفان والامتنان والتقدير طيلة سنوات عملنا فيها معاً في رئاسة الجمهورية".



عمار الحكيم قال مؤخراً إن الاستقالة تأتي تلبية للإرادة الشعبية وامتثالاً لتخفّطات المرجعية الدينية على تعيين ثلاثة نواب للرئيس ما اعتبرته تذبذباً غيراً مبرر لأموال الشعب. وأشار طالباني في قبول الاستقالة، إلا إنه يأتي تلبية لإصرار عبد المهدي عليها، منوها بدوره الإيجابي خلال توليه منصبه في مجلس الرئاسة للدورة السابقة التي استمرت أربع سنوات.

بغداد تبغ بانيتا بتمديد جزئي للأمرين

□ بغداد/ المدى

أكد مصدر حكومي رفيع المستوى أن زيارة وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا ولقائه عدداً من المسؤولين في الحكومة تركزت حول كيفية إيجاد آلية لتعدي بقاء عدد من القوات الأمريكية في العراق بعد عام ٢٠١١. وقال المصدر في تصريح خص به المدى أمس الاثنين إن بانيتا ابغ بان الرد الرسمي للحكومة العراقية سيكون بعد أسبوعين، أي بعد أن يحسم القادة السياسيون أمرهم بموجب الاتفاق الذي أبرم قبل أيام بمنزل رئيس الجمهورية جلال طالباني.

ويحسب المصدر فإن وزير الدفاع لمس وجود رغبة لدى بعض المسؤولين في الحكومة بإبقاء عدد معين من القوات الأمريكية بعد عام ٢٠١١ لكون أن القوات الأمنية غير مكتملة الجاهزية.

بالمقابل أكد عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية إبراهيم الركابي أن وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا يحمل رؤية معينة لغرض تمديد تواجد قواته في العراق.

■ التفاصيل ص ٢

الشهرستاني: نسط الجنوب لم تبغ الكويت أراضي السببة

□ بغداد/ المدى



صفقة البيع مناقشتها ومحاسبة المقصرين في ذلك. وأضاف نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة أن العقود التي أبرمتها وزارة النفط العراقية خلال جولتي التراخيص الأولى والثانية النفطية وخلال جولة التراخيص الثالثة الغازية هي عقود خدمة وليست مشاركة، مشيراً إلى أن "عقود الخدمة لا تسمح بأي شكل من الأشكال للشركات العاملة في تطوير الحقول النفطية والغازية على استهلاك الأراضي أو النفط والغاز أو المعدات".

وشدد الشهرستاني على "سعيه لرفع دعوى قضائية ضد النائب عدي عواد بتهمة القذف والكنب وتضليل الرأي العام". وأعلنت الوزارة خلال تشرين الأول الماضي فوز ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجي وكوكاز الكورية بالاستثمار في حقل المنصورة الغازي.

بعد موافقته على سعر الوزارة الذي حدد بسبعة دولارات للبرميل المكافئ من الغاز بإنتاج ٢٢٥ مغمق، كما أشارت إلى أن ائتلاف شركتي كويت إنرجي (تي بي أي أو) التركية فاز باستثمار حقل السببة الغازية، ٣٠ كم جنوب البصرة، بعد تقديمه كلفة إنتاج البرميل المكافئ سبعة دولارات وخمسين سنتاً، بطاقة إنتاجية تبلغ مئة مليون متر مكعب قياسي.

نفي نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني قيام شركة نسط الجنوب ببيع أراض عراقية في حقل السببة بالبصرة إلى إحدى الشركات الكويتية، مؤكداً في الوقت نفسه سعيه لرفع دعوى قضائية ضد النائب عدي عواد بتهمة القذف والكنب وتضليل الرأي العام.

وقال حسين الشهرستاني في بيان صدر، أمس، عن مكتبه إن "ادعاء النائب عدي عواد بشأن قيام شركة نسط الجنوب ببيع أراض عراقية تقدر بـ ٢٨٠ ألف دونم في حقول السببة إلى شركة كويتية، هو كلام عار عن الصحة"، مبيناً أن "وزارة النفط ليس لديها أي عقد استثماري ولم توقع على عقد مع أي شركة نفطية سواء كانت أجنبية أو عربية يبيع لها استهلاك أراض عراقية".

وكان عضو لجنة الطاقة في البرلمان عدي عواد، حمل نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني مسؤولية توقيع صفقة بيع أراض عراقية إلى شركة كويتية تقدر بأكثر من ٢٨٠ ألف دونم في منطقة السببة بمحافظة البصرة، مشيراً إلى أن صفقة البيع جرت ضمن عقد استثماري لحقوق السببة مع شركة كويتية، فيما أكد أنه سيرفع هذا الملف إلى البرلمان مع مستندات تثبت

نشطاء التحرير: هجرنا بغداد بسبب تهديدات بالقتل عناصر استخبارات بزي مدني تداهم منازل المحتجين لترهيبهم

□ بغداد/ داود العلي

وتابع: "الشخص المجهول بدا عصيباً جداً وانهال عليّ بسيل من الشتائم والعبارات النابية". ويعتقد الناشط أن عدداً من النشطاء الذين قاومتهم الحكومة سلموا لها معلومات حول أماكن تواجدنا ومحال سكننا، وهم يساعدونها على تفويض حركة الاحتجاج، مشيراً إلى أنه لا يستبعد أن تكون التهديدات من خلالها. وفي السادس من تموز الجاري، أكدت مصادر موثوقة للمدى أن رئيس الوزراء ينوي تفكيك التظاهرات باستخدام المندسين ومجالس الإسناد العشائري التي أنشأها قبل سنتين. ونشرت منظمة حقوق الإنسان العالمية تقريرا في ٣٠ حزيران ٢٠١١ حول قيام الحكومة العراقية بإدخال المندسين في أحد الاحتجاجات في بغداد الشهر الماضي.

وقال الناشط انه تلقى اتصالاً هاتفياً من مجهول يحذره من الاستمرار في الاحتجاج، وهدده بالقتل ما لم يستجب لذلك.

التربية تنفي أخطاء الكيمياء.. والطلبة: تركنا الأوراق فارغة

□ متابعة/ المدى

نفت وزارة التربية والتعليم وجود أخطاء في أسئلة امتحانات الصفوف المنتهية لمرحلة الدراسة الإعدادية للعام الحالي، مشددة على أن الأسئلة الموسوعة وضعت من قبل لجان مختصة وعلمية قبل توزيعها للطلبة. وقال وزير التربية محمد تميم لو كالة

تركستان للبناء إن "أخطاء بعض الطلبة بأن هناك أخطاء في بعض الأسئلة الامتحانية للصف السادس الإعدادي وفي مادة اللغة العربية ولغت إلى أن "أسئلة مادة الانكليزي كان فيها دمج في بعض الكلمات وباستطاعة الطالب معرفتها". وكانت وزارة التربية قد قالت في وقت سابق إنها

استحق معلومات تشير إلى وجود أخطاء وردت في أسئلة مادة اللغة العربية، وأوضح تميم أن "الأسئلة الموسوعة للطلبة خلال الامتحانات فيها شيء خارجي"، مبيناً أن "الأسئلة وضعت من قبل خبراء متخصصين وفق معايير شاملة ومتكاملة، وقد تكون أسئلة العربي مطولة بعض الشيء لكن

تركنا الأوراق فارغة". وقال حسين الشهرستاني في بيان صدر، أمس، عن مكتبه إن "ادعاء النائب عدي عواد بشأن قيام شركة نسط الجنوب ببيع أراض عراقية تقدر بـ ٢٨٠ ألف دونم في حقول السببة إلى شركة كويتية، هو كلام عار عن الصحة"، مبيناً أن "وزارة النفط ليس لديها أي عقد استثماري ولم توقع على عقد مع أي شركة نفطية سواء كانت أجنبية أو عربية يبيع لها استهلاك أراض عراقية".

وكان عضو لجنة الطاقة في البرلمان عدي عواد، حمل نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني مسؤولية توقيع صفقة بيع أراض عراقية إلى شركة كويتية تقدر بأكثر من ٢٨٠ ألف دونم في منطقة السببة بمحافظة البصرة، مشيراً إلى أن صفقة البيع جرت ضمن عقد استثماري لحقوق السببة مع شركة كويتية، فيما أكد أنه سيرفع هذا الملف إلى البرلمان مع مستندات تثبت



عدد السكان يتجاوز الـ ٣١ مليون نسمة مقرب من النجفي: إجراء التعداد ضرب من الخيال

□ بغداد/ إياد حسام الساموك



أعلنت وزارة التخطيط عن إحصائية شاملة أظهرت أن عدد سكان البلاد تجاوز الـ ٣١ مليون نسمة. فيما أكدت مصادر سياسية مقربة من رئيس البرلمان أسامة النجفي أن الخلافات السياسية تجعل إجراء التعداد السكاني في العراق هذا العام ضرباً من الخيال. وبدأت الوزارة قبل مدة عبر الجهاز المركزي للإحصاء بعملية حصر وترقيم الدور والمباني في الأماكن الريفية والحضرية. وأظهرت إحصائية خاصة بالوزارة أن عدد البنات الحكومية والأهلية في العراق بلغ خمسة ملايين ٨٧٧ ألفاً و٩٥٥ وبنات، منها ثلاثة ملايين ٩٦١ ألفاً و٦٠٤ بنات في المناطق الحضرية، ومليون ٩١٦ ألفاً و٣٥١ بنات في الريف. في حين بلغ عدد المباني الهامشية مثل الصراف وبيوت الشعر والكرفانات والأوكوح ٦٧٠٨٢ بنات توزعت على المناطق الحضرية بواقع ٢٤٠٦٨ بنات والمناطق الريفية والصحراوية عددها ٤٣٠١٤ بنات. وفيما يتعلق بالسكان فوصل عددها إلى أربعة ملايين و٨١٠ آلاف و٥٥٥ مسكناً في جميع مناطق العراق وبواقع ثلاثة ملايين و٤٣٥ ألفاً

٤٣ مسكناً في المناطق الحضرية ووصل العدد في المناطق الريفية إلى مليون و٣٧٥ ألفاً و٥١٢ مسكناً. من ناحيتها، اعتبرت مصادر مقربة من رئيس البرلمان أسامة النجفي إجراء التعداد في هذا العام، ضرباً من الخيال، واصفة حل الخلافات بين الأطراف المتنازعة عليه بالمستحيل.

وأفادت المصادر لـ "المدى" أن أي قرار حكومي أو تصرف ما، لا يمكن تنفيذه دون وجود توافق سياسي، وأردف "أن التعداد ينطوي حالياً على مشاكل كبيرة من المستبعد إيجاد توافق قريب عليها"، موضحاً "هناك اتهامات بتغيير ديموغرافية المناطق المتنازع عليها سواء قبل ٢٠٠٣ أو بعدها". ولم تكتمل المصادر بالمشاكل السكانية بل أكدت أن هناك مشاكل في المساكن، على اعتبار أن هناك من شيد أبنية خارج الضوابط والقوانين. وترى المصادر أن حل الخلافات بين الفرقاء في المناطق المتنازع عليها

■ التفاصيل ص ٢